مجلة المثنى للعلوم الزراعية المجلد (8) العدد(4) لسنة 2021
Al-Muthanna J. For Agric Sci. Print ISSN: 2226-4086 Online ISSN:2572-5149
DOI 10.52113/mjas04/8.4/30

مجلة المثنى للعلوم الزراعية
https://muthjas.mu.edu.iq/

تحليل موقف مزارعي الرز من نتائج تطبيق السياسة الزراعية في العراق باستخدام مقياس ليكرت

نورعامر علي السهو*
قسم الاقتصاد الزراعي
كلية علوم الهندسة الزراعية
جامعة بغداد

د. علي درب كسار
قسم الاقتصاد الزراعي
كلية علوم الهندسة الزراعية
جامعة بغداد

د. محمد خالد محمد
وزارة الزراعة
دائرة البحوث الزراعية
وزارة الزراعة العراقية

معلومات البحث
تاريخ قبول البحث 2021/08/17
تاريخ استلام البحث 2021/7/17

الكلمات المفتاحية
Likert scale, subsidy policy, agricultural loans

المستخلص

استهدف البحث تحليل موقف مزارعي الرز في العراق وتأثرهم بنتائج تطبيق التشريعات الزراعية والمتغيرات المؤثرة في الالتزام بتلك التشريعات فضلاً عن معرفة دور التشريعات الزراعة في دعم خطوات السياسة الزراعية في العراق. واظهرت النتائج فيما يخص السؤال المتعلق بعدم توفير القروض الزراعية ان 77.6% من المزارعين اعتبروها مسالة مهمة. اما فيما يتعلق بأسئلة ضعف دعم اسعار مستلزمات الانتاج وضعف دعم اسعار الناتج النهائي فقد كانت اجاباتهم متشابهة الى حد كبير بكلمة موافق بنسبة 79.90% و 81.32% من اجابات العينة للسؤالين (14) و (15) على الترتيب. و فيما يتعلق بإجابات السؤال الذي يتناول انخفاض الحصص المائية ، فأظهرت تجانس اجابات افراد العينة وباتفاقهم وبنسبة 79.19% على انها كانت من اهم المشاكل التي يعانون منها . واستنتج البحث ان حجم الدعم الحكومي المقدم لمستلزمات الانتاج لزراعة المحصول لا يحقق هدف المزارع في تقليل تكاليف الانتاج وان مساهمة هذا الدعم ضعيفة نسبة الى التكاليف الكلية لمستلزمات الانتاج . فضلا عن ذلك فانه على الرغم من تحديد الدولة سعر شراء المحصول بأسعار تفوق الاسعار العالمية له الا انها تعد غير مجزية مقارنة بتكاليف الانتاج المرتفعة في العراق . واوصى البحث بضرورة وجود جهة رقابية صادقة تعمل على ضمان عدم مخالفة المزارعين للتشريعات الحكومية المفروضة بغية تنظيم الانتاج وتطوير القطاع الزراعي، وكذلك العمل على تحسين واقع انتاج المحاصيل الزراعية من خلال توفير الدعم الحكومي لاستخدام التقنيات الحديثة لزيادة معدلات الانتاج في وحدة المساحة وتحقيق عوائد اكبر للمزارعين.

الكلمات المفتاحية: مقياس ليكرت ، سياسة الدعم ، القروض الزراعية

* البحث مستل من اطروحة الباحث الاول

ANALYZING THE POSITION OF RICE FARMERS FROM THE RESULTS OF IMPLEMENTING AGRICULTURAL POLICY IN IRAQ USING A LIKERT SCALE

Noor.A.A* **A.D.K AL-Hiyali*** **Muhammed.KH.M****
Researcher **Professor** **Researcher**
*** Dept. Agric. Economics. Coll.of Agriculture. Univ. of Baghdad**
**** Agricultural Research Department. Ministry of Agriculture**

Summary

The research aimed to analyze the position of rice farmers in Iraq and their impact on the results of the application of

agricultural legislation and the variables affecting compliance with those legislation, as well as knowing the role of agricultural legislation in supporting the steps of agricultural policy in Iraq. The results showed that with regard to the question related to the lack of agricultural loans, 77.6% of farmers considered it an important issue. As for the questions of weak support for production inputs prices and weak support for final output prices, their answers were very similar with the word "agree" with 79.90 and 81.32% of the sample's answers to questions (14) and (15), respectively. With regard to the answers to the question dealing with the decrease in water quotas, it was shown that the answers of the sample members were homogeneous and agreed with a percentage of 79.19% that it was one of the most important problems they suffer from. The research concluded that the amount of government support provided to production requirements for the cultivation of the crop does not achieve the farmer's goal in reducing production costs and that the contribution of this support is weak relative to the total costs of production requirements. In addition, despite the fact that the state sets the purchase price of the crop at prices that exceed international prices for it, it is considered unrewarding compared to the high production costs in Iraq. The research recommended the need for an honest supervisory body that works to ensure that farmers do not violate the imposed governmental legislation in order to regulate production and develop the agricultural sector, as well as work to improve the reality of agricultural production by providing government support for the use of modern technologies to increase production rates per unit area and achieve greater returns for farmers.

Keywords: Likert scale, subsidy policy, agricultural loans

*** Part of Ph.D Dissertation of 1st author**

المقدمة : تقوم التشريعات الزراعية بدور اساسي في تنظيم النشاط الزراعي وتحديد قواعد العلاقات الزراعية بين الدولة وبين المزارعين او المشتغلين بالزراعة ، وينطوي ذلك على تحديد العلاقة بين الاجهزة الحكومية على المستوى المركزي والمستوى المحلي وبين المزارعين وكذلك بين هؤلاء المزارعين بعضهم مع البعض الاخر. وطالما كانت هذه التشريعات محور النشاط الزراعي في الدولة فانه يجب ان تكون واقعية ومستقيمة وواضحة حتى يكون لها فاعليتها وجدواها وبذلك تصبح ادارة سليمة لتخطيط السياسة الزراعية وبرامجها ويسهل تطبيقها بكفاءة وعلى الوجه المستهدف منها والذي من اجلها تصدرها الدولة. وقد صدرت تشريعات عديدة شملت مختلف النواحي للإنتاج الزراعي وكلما تقدمت الاعوام فان الامر يقتضي اجراء مراجعة شاملة لها حتى تتبين الدولة من مدى سلاستها وفاعليتها ومسايرتها للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع وحتى تصبح موائمة تماما لحاجات المجتمع ووسيلة ايجابية لدفع التنمية ورفع مستوى الانتاج الزراعي. كما يعد القطاع الزراعي والزراعة الحديثة عاملا حاسما من عوامل تحقيق الامن الغذائي الذي يضمن حصول الناس على ما يحتاجونه من الاغذية وخاصة قطاع انتاج الحبوب ، فالثورة الخضراء التي تحدث ترجع بشكل رئيسي الى ادخال اصناف جديدة ذات مواصفات عالية لعدد من المحاصيل منها محصول الرز (الصالحي ، 2016، 2) . وتتلخص مشكلة البحث في بقاء بعض التشريعات الزراعية اسيرة لبعض الظروف التي رافقتها مما جعلها غير فاعلة، فضلا عن العلاقات الزراعية الموروثة التي كانت سائدة في حينها. كما ان هناك بعض التأثيرات السلبية للتشريعات عند تطبيقها على واقع المزارعين في جانبي الانتاج والتسويق. و استهدفت البحث معرفة مدى ملائمة التشريعات الصادرة في القطاع الزراعي مع الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية لمزارعي محصول الرز ومدى توفر

الحافز لدى المزارعين للالتزام بها وتنفيذها لتحقيق بعض اهداف التنمية المستدامة. وافترض البحث وجود مجموعة من المتغيرات الاقتصادية – الاجتماعية التي لها اثر مباشر وغير مباشر على استجابة المزارعين للتشريعات والقوانين الحكومية التي تنظم انتاج وتسويق محصول الرز في العراق . وتم استهداف محصول الرز كونه احد اهم المحاصيل التي تتأثر بصورة مباشرة بأغلب التشريعات والقوانين الحكومية التي تخص القطاع الزراعي مثل تحديد الخطة الزراعية واليات استلام و تسويق الحاصل. كما ان محصول الرز يعد من المحاصيل الغذائية المهمة في العراق اذ يأتي بالمرتبة الثالثة على مستوى محاصيل الحبوب الاستراتيجية الحنطة والشعير والاول من بين المحاصيل الصيفية من حيث المساحة والانتاج (محمود ،2010، 2) . وان من اهم المحددات في زراعة هذا المحصول والتي يتم رسم اغلب السياسات الزراعية ووضع التشريعات على اساسها يتمثل بحصص المياه.

لقد تصدت كثير من البحوث سواء المحلية منها او العالمية الى نتائج تطبيق السياسات الزراعية واثرها على المزارعين ومنها (كاظم وطالب ،2015) والذي اشار الى ان للسياسات الزراعية دور مهم في نمو وتطوير هذا القطاع الزراعي ، وذلك من خلال اجراءاتها التي تؤثر في تخصيص الموارد واستخدامها في ظل أوضاع ندرة موارد هذا القطاع، وان من اهم المعالجات الرئيسة لزيادة اسهام القطاع الزراعي ونجاح السياسات الزراعية هو تحسين شروط الاستثمار في القطاع الزراعي وتقديم الدعم الضروري . اما (الامين 2004) فقد استعرض اسباب فشل السياسات الزراعية بضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية وفشل سياسات البحث والارشاد الزراعي وضآلة الاستثمارات وندرة الموارد المائية المتجددة وغيرها . واشار (كارلو كافيرو 2003) الى انه لضمان نجاح السياسات الزراعية فينبغي ان تصمم وتطبق بعناية وان تفهم الاهداف التي يجب على السياسات ان تحددها والاخذ بنظر الاعتبار القيود التي يواجهها القطاع الزراعي. في حين اكد (البدري ومحمد 2019) على ضرورة توفير الدعم الحكومي للسلع المهمة مثل القمح والرز ومتابعة طرق الدعم المقدمة للمزارعين للتأكد من انه قد تم تسخير هذا الدعم لصالح زيادة الانتاج المحلي واستغلاله بصورة صحيحة ، او ان يتم اللجوء الى اسلوب اعانة مستلزمات الانتاج . وفي تقرير لبيت الحكمة قسم الدراسات الاقتصادية 2021 عن دور السياسات الزراعية في تحقيق الامن الغذائي ، اشار التقرير الى ان اهم المشاكل هي السياسات والتشريعات والتي تتمثل بارتفاع حجم الاستيرادات على حساب المنتج المحلي وضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي لاسيما مشاريع البنية التحتية، فضلا عن ذلك ينبغي على السياسات الزراعية أن تعمل على تصحيح أو إحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي، من حيث (تركيبة المحاصيل، والبنية الحيازية للأراضي الزراعية، وطرق الإنتاج، وهيكل تجارة السلع الزراعية. واوضح (الكناني ،2020) الى أن هناك عدة عوامل تعيق تطبيق السياسات الزراعية في العراق ، وفي مقدمتها الفساد الإداري والمالي ، وخلص إلى أن معظم السياسات الزراعية في العراق معطلة وغير فعالة.

اما فيما يتعلق باستخدام الاسلوب الاحصائي وهو مقياس ليكرت فقد تعددت استعمالاته وتطبيقاته في مختلف المجالات ومنها الاجتماعية والطبية والاقتصادية. فقد اشار (شراز 2013) الى ضرورة ان تحول المتغيرات المنضوية تحت مقياس "ليكرت" إلى المسافة المتساوية ذاتها قبل أن يتم استخدامها مع الاختبارات المعلمية. وتوصل (Albaum, G.199) في دراسته التي فحصت تأثير تنسيقات المقاييس البديلة على الإبلاغ عن

شدة المواقف على مقاييس اتفاق ليكرت وأن التنسيق المكون من مرحلتين كان أفضل تنبؤ لتفضيلات المنتج. في حين اشار (Nemoto, T., & Beglar, D (2014) ان استبيانات مقياس ليكرت هي أكثر أنواع الأدوات المستخدمة شيوعًا لقياس المتغيرات العاطفية مثل التحفيز والفعالية الذاتية ، نظرًا لأنها تسمح للباحثين بجمع كميات كبيرة من البيانات بسهولة نسبية، وكان الغرض من البحث هو تقديم مجموعة من خمسة مبادئ توجيهية لإنشاء أدوات مقياس ليكرت: فهم البنية ، وتطوير العناصر ، وتحديد مساحة النتيجة ، وتحديد نموذج القياس ، وجمع التعليقات وتجربة الاستبيان. واستخدم Jerry W. Lee, and others. 2002)) مقياس ليكرت في فحص الاختلافات الثقافية في الردود على مقياس ليكرت في اشارة لأهمية هذا المقياس في الدراسات الاجتماعية. وتوصل Maurer, T. J., & Pierce, H. R. (1998)) إلى أن مقاييس الكفاءة الذاتية من نوع ليكرت والتقليدية لها تباين متشابه بين الموثوقية والخطأ ، وتوفر مستويات مكافئة من التنبؤ ، ولها بنية عامل مماثلة وتمييز مماثل. ومن اهم استخدامات مقياس ليكرت هو العلوم النفسية كما في دراسة Chomeya, R.) 2010 (وتوصل الى ان مقياس ليكرت من نوع 6 نقاط لديه اتجاه أعلى للتمييز والموثوقية أكثر من مقياس ليكرت 5. اما (Rasmussen, Jeffrey L. 1989) فقد توصل الى ان هناك عيوبا في كل مقاييس ليكرت ذات 5 او 6 او 3 نقاط وايضا حاول تصحيح الخلل وتوضيح أن معدلات الخطأ من النوع الأول والنوع الثاني لا تتعرض للخطر بشكل خطير من خلال استخدام بيانات المقياس الترتيبي.

اما كل من (Matell, M. S., & Jacoby, J. (1972).) فقد درسا الاعداد المثالية من البدائل لعناصر مقياس ليكرت وآثار اختبار الوقت وخصائص المقياس، وتوصلا الى ان نسبة المقياس المستخدم مستقلة عن عدد نقاط المقياس ، بينما زاد متوسط وقت الاختبار وانخفض استخدام الفئة غير المؤكدة مع زيادة عدد خطوات التصنيف. اما Barua, A. 2013)) فقد استخدم مقياس ليكرت في البحوث الصحية وفي كيفية صياغة أداة لاتخاذ القرار في استبيانات المسح وإعادة ضبط نقاط الحسم الخاصة بهم لتضمين تباين السكان للعناصر التي تحتوي على متغيرات ترتيبية. اما (Chien-Ho Wu. 2007) فقد تناول في بحثه القرار بشأن ما إذا كان يجب تحويل بيانات مقياس Likert scale إلى درجات أكثر توافقًا مع الافتراضات الإحصائية. وتوصل Mircioiu, C) and J. Atkinson. 2017) الى ان تقييد التحليل إلى الأساليب غير المعلمية يؤدي إلى فقدان المعلومات، كما تؤدي إضافة الأساليب البارامترية والتحليل المعتمد على الرسم وتحليل المجموعات الفرعية وتحويل البيانات إلى مزيد من التحليلات المتعمقة. وناقش(Seung Youn, C. and others) الى انه غالبًا ما تُستخدم مقاييس من نوع ليكرت في أدوات المسح ، ويحتاج الممارسون والباحثون إلى فهم الاستخدام المناسب لنقطة الوسط في هذه المقاييس بوضوح.

المواد والطرائق : لغرض تحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على مقياس ليكرت الثلاثي لغرض تحليل بيانات واستخراج النتائج، وذلك لكونه يعد الاسلوب الافضل للوصول الى صورة واضحة عن تأثير المتغيرات المدروسة على استجابة المزارعين للتشريعات والقوانين الحكومية . ويتم ذلك باستخدام عبارات بسيطة يتم بها سؤال المزارعين للتقييم ، اذ ان هناك عدداً من بدائل الاستجابة أمام كل فقرة أو

عبارة ليقوم الافراد المستهدفون بتحديد درجة الموافقة باختيار اجابة واحدة مثل (موافق ، غير موافق ، محايد) وغير ذلك من العبارات حسب مستويات الإجابة المطلوبة ، وتوضع امام كل عباره عدد من البدائل المتدرجة للإجابة (ثلاثية او خماسية) ، وقد تكون هذه البدائل عددية أو رمزية أو لفظية (عوض،1998، 38). لذا يُعد هذا الاسلوب من أكثر المقاييس استخداماً في العلوم الاجتماعية والنفسية والادارية نظراً لما يتميز به من بساطة ووضوح في الإعداد والتطبيق (عبدالرحمن ،2013 .(

ويمثل الجدول رقم (1): نموذج لمقياس ليكرت الثلاثي .

جدول (1) مقياس ليكرت الثلاثي

موافق	محايد	غير موافق
03	02	01

ويلاحظ على طريقة ليكرت بأنها أكثر استخداماً وشيوعاً في بناء مقاييس الاتجاهات لما تمتاز به عن طرائق اخرى . ويعد الاتجاه في القياس النفسي بأنه حالة الاستعداد العقلي والعصبي التي تنظم او تتكون من خلال التجربة أو الخبرة التي ترتبط بهذا الاتجاه، حيث هناك عدة مفاهيم ترتبط بمفهوم الاتجاه ، وعادة ما يحدث خلط بينها لأنها تقترب في المعنى كالميول مثلا، والدوافع والاستعدادات والآراء والقيم والمعتقدات والعادات والعواطف ....الخ (علام ،2000). ويصنف الاتجاه الى عدة انواع من حيث الطبيعة فهناك اتجاه إيجابي وهناك اتجاه سلبي ، ومن ناحية الشدة هناك اتجاه قوي واتجاه ضعيف . وتتميز الاتجاهات بعدة خصائص يمكن الاستدلال عليها من خلال السلوك والسلوكيات الدالة عليها، حيث تعد هذه السلوكيات مكتسبة ويتم اكتسابها عن طريق التنشئة الاجتماعية او قد يتم اكتسابها عن طريق تكرارها في خبرة الشخص وحياته بثبات واستمرار نسبي، كما اعتبرها الكثير من المتخصصين في القياس النفسي بأنها استعداد عقلي وقابلة للقياس والتقويم بأدوات وأساليب مختلفة ، وقد تكون هذه الاتجاهات إيجابية أو سلبية أو محايدة . فهنا الاتجاه يساعد الفرد على تحقيق هدف معين والتعبير عن القيم الذاتية الخاصة به، وكما يقوم على كل من يهتم بالدفاع عن الذات وحمايتها لأن الفرد عندما يحتفظ باتجاه معين فإنه يحاول في سلوكه الدفاع عن نفسه وكيانه (زهران ،1984، 138).

خطوات إعداد مقياس الاتجاه وفق طريقة ليكرت:

عند إعداد مقياس الاتجاة وفق طريقة ليكرت يمكن اتباع الخطوات الاتية (اسماعيل ،2019 ،594):

1- تحديد المقياس بشكل دقيق بناءً على موضوع البحث .
2- صياغة عدد مناسب من العبارات التي يرى الباحث أن لها علاقة بموضوع الاتجاه وان تكون كل عبارة متوافر فيها بعض الشروط شكلا ومضمونا، أي أن تكون العبارة تقديرية وتقبل التدرج وتكون واضحة ومكتوبة بلغة سهلة ومفهومة لأفراد الدراسة .
3- تنقيح وتحرير البنود وتقليصها باستبعاد العبارات المتشابهة ، لضمان الحصول

على بيانات ذات مصداقية عالية يفضل ان يشتمل المقياس على بنود موجبة الصياغة واخرى سالبة الصياغة وتوزيعها بشكل عشوائي تجنباً لمشكلة اختيار المستجيب لإجابة واحدة فقط لجميع البنود دون أن يمعن التفكير في البدائل المطروحة.

4- تحديد عدد بدائل الاستجابة المناسب (ثلاثة ، خمسة) مع مراعاة أن يكون عدد بدائل الاستجابة للموافقة مساوياً لعدد بدائل الاستجابة لعدم الموافقة مع إمكانية إضافة خيار محايد "Natural".

5- عرض المقياس بصورته المبدئية مع صياغة بدائل التدرج المناسبة للإجابة على فقراته على مجموعة من الخبراء لمراجعة بنوده للتأكد من ارتباطها بموضوع المقياس ووضوحها وسهولة فهمها.

6- تطبيق المقياس بصورته الأولية على عينة استطلاعية تماثل خصائصها خصائص المجتمع المراد تطبيق المقياس عليه.

7- ترتيب البنود بصورة عشوائية وصياغتها في استبانة لتطبيقها .

النتائج والمناقشة

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي في الحكم على تقييم اداء المزارعين وآرائهم بالسياسة الزراعية واهمية القوانين والتشريعات الزراعية باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي . وتم اختيار مجموعة من المزارعين (141 مزارعا) لمحصول الرز في محافظتي النجف والديوانية. ومن خلال مجموعة من الاسئلة عددها 26 سؤالا من بينها اسئلة تتعلق بموضوع البحث اي تتعلق بالقوانين والتشريعات الزراعية التي صدرت وكان لها تماس مباشر بهؤلاء المزارعين . ومن خلال هذا المقياس سنحاول الحكم على فاعلية هذه القوانين ضمن نطاق هؤلاء المزارعين وكذلك ضمن نطاق محصول واحد وهو محصول الرز والذي يعد من المحاصيل الرئيسة المهمة.

لقد وجهت الى المزارعين ضمن هذه العينة عن اهم المشكلات التي يواجهونها وكانت اجاباتهم موضحة بالجدول الاتي:

جدول (2) . نتائج مقياس ليكرت الثلاثي لعينة المزارعين في محافظتي النجف والديوانية

ت	المشكلات	موافق (3)	محايد (2)	غير موافق (1)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	نسبة T المحسوبة	اتجاة العينة	رتبة السؤال
1	عدم ملائمة الصنف لظروف المنطقة	62	35	44	2.12	0.86	70.92	1.76	محايد	16
2	عدم ملائمة طريقة الحراثة لظروف المنطقة	45	40	56	1.92	0.84	64.06	-1.09	محايد	22
3	محدودية الأرض الصالحة للزراعة	59	39	43	2.11	0.84	70.44	1.59	محايد	17
4	قلة الامطار وتقلب توزيعها الموسمي والموقعي	31	57	53	1.84	0.75	61.46	-2.44	محايد	23

5	ردائة نوعية مياة الري (ارتفاع نسبة الاملاح والشوائب)	45	57	39	2.04	0.77	68.08	0.65	محايد	19
6	عدم توفر الادوات الاحتياطية للمكننة وتقانات الري	46	54	41	2.03	0.79	67.84	0.53	محايد	20
7	قلة توفر الوقود	56	61	24	2.22	0.72	74.23	3.73	محايد	12
8	قلة توفر الكهرباء	83	39	19	2.45	0.72	81.79	7.46	موافق	3
9	حساسية الصنف للإمراض والحشرات	64	50	27	2.26	0.76	75.41	4.08	محايد	9
10	حساسية الصنف لانخفاض الإمطار والجفاف	37	66	38	1.99	0.73	66.43	-0.11	محايد	21
11	قلة الاسمدة وارتفاع كلفتها	81	49	11	2.49	0.63	83.21	9.21	موافق	1
12	عدم توفر مستلزمات الانتاج في الاوقات المناسبة	81	41	19	2.39	0.72	81.32	7.24	موافق	4
13	ضعف الخدمات الارشادية المقدمة لمزارعي الرز	47	70	24	2.16	0.69	72.10	2.79	محايد	14
14	ضعف دعم أسعار مستلزمات الإنتاج	74	49	18	2.39	0.71	79.90	6.68	موافق	5
15	ضعف دعم اسعار الناتج النهائي من حصول الرز	81	41	19	2.44	0.72	81.32	7.24	موافق	4
16	عدم توفر معلومات لدى الفلاح عن الصنف أو أي تقانه اخرى	47	66	28	2.13	0.71	71.15	2.22	محايد	15
17	مواصفات الصنف غير جيدة ك(ناتج نهائي)	53	63	25	2.19	0.71	73.29	3.27	محايد	13
18	التقانة ك(الأصناف والمعدات الزراعية) تحتاج الى رأس مال كبير من اجل تبنيها من قبل المزارع	39	82	20	2.13	0.63	71.16	2.52	محايد	15
19	قلة حجم الحيازة المزرعية لدى مزارعي الرز	51	72	18	2.23	0.66	74.47	4.20	محايد	11
20	انخفاض الحصص المائية	72	50	19	2.37	0.71	79.19	6.26	موافق	6
21	عدم استلام مبالغ تسويق المحصول للموسم السابق	84	39	18	2.46	0.71	82.26	7.79	موافق	2

22	عدم توفير القروض الزراعية	61	63	17	2.31	0.67	77.06	5.46	محايد	8
23	هل تفضل دعم عناصر الانتاج فقط	56	65	20	2.25	0.69	75.17	4.38	محايد	10
24	هل تفضل دعم عناصر الانتاج والانتاج	65	56	20	2.31	0.71	77.30	5.33	محايد	7
25	هل تفضل دعم المدخلات فقط	49	66	26	2.16	0.71	72.10	2.71	محايد	14
26	الدعم الحكومي كافي للرز ؟	50	54	37	2.09	0.78	69.73	1.39	محايد	18

المصدر: الباحثين بالاستناد الى استمارة الاستبيان

لقد تضمن الجدول مجموعة من الاسئلة غير ان المبحث سيركز على تلك الاسئلة التي تتعلق بالقوانين والتشريعات فضلا عن تأثيرات السياسة الزراعية على عينة المزارعين المبحوثة. ومن هذه الاسئلة ما يأتي:

اولا: السؤالان الحادي عشر والثاني عشر : وسيتم تحليل السؤال (12) لأنه يتعلق بمستلزمات الانتاج وتوافرها في الاوقات المناسبة.

كانت قيمة المتوسط الحسابي لهذا السؤال هي (2.39) وتشير قيمة المتوسط الحسابي الى الراي العام المتفق عليه من افراد العينة حول هذا السؤال. في حين تشير قيمة الانحراف المعياري لهذا السؤال والبالغة (0.72) وهي قيمة منخفضة الى انه ليس هناك تشتتا كبيرا في اجابات افراد العينة اي انهم يتفقون حول عدم توافر مستلزمات الانتاج في اوقاتها المناسبة خلال الموسم (كلما كانت قيمة الانحراف المعياري منخفضة كلما كانت العينة متجانسة ، اي ان اراء افراد العينة متجانسة الى حد كبير)، وان ما يدعم هذا المقياس هو قيمة النسبة المئوية لهذا السؤال والبالغة نحو 81.32% ، وهذا يعني ان نسبة كبيرة من افراد العينة يتفقون حول عدم توافر مستلزمات الانتاج في الاوقات المناسبة ، وقد اكد ذلك ان اختبار t كان معنويا اي ان الفرق بين اجابات افراد العينة له دلالة احصائية وليس خاضعا للصدفة حيث بلغت قيمة t المحسوبة 7.24 وهي اكبر من نظيرتها الجدولية والبالغة نحو 1.960.

ولتفسير اتجاه العينة نجد ان اتجاه العينة هو (موافق) وبما ان النسبة المئوية المستخرجة تبلغ نحو 81.32 فهذا يعني ان ما نسبته 81.32 من افراد العينة قد اجابوا بموافق على هذا السؤال اي انهم يتفقون وبشكل كبير على عدم توافر مستلزمات الانتاج في الاوقات المناسبة. وجاء ترتيب هذا السؤال ضمن المرتبة الرابعة في الاهمية وذلك بالاعتماد على قيمة المتوسط الحسابي المستخرجة لهذا السؤال.

من خلال اجابات افراد العينة حول اداء السياسة الزراعية في بعض جوانبها نلحظ ان هناك ضعفا واضحا ولا سيما عندما يتعلق الامر بتوزيع مستحقات المزارعين من مستلزمات الانتاج في مواعيدها المناسبة الامر الذي يؤثر سلبا في الانتاج وتحقيق معدلات مرتفعة في الانتاجية. ولعل ما يدعم هذه النتيجة بعض البحوث التي اوردها البحث حول ضعف اداء السياسة الزراعية في العراق.

السؤال الثالث عشر: ضعف الخدمات الارشادية المقدمة :

لقد كانت اراء افراد العينة حول هذا السؤال متجانسة من خلال انخفاض قيمة الانحراف المعياري والتي بلغت نحو (0.69) ، في حين كانت النسبة المئوية لإجابات العينة حول السؤال تبلغ نحو 72.10% واتفقت هذه النسبة مع الاتجاه المحايد وكانت الاجابات معنوية من خلال احصائية t وجاء ترتيب السؤال في المرتبة 14 ، ولعل الاجابات كانت على هذه الشاكلة بسبب عدم احتياج المزارعين الى خدمات ارشادية نظرا

للخبرة الكبيرة التي يتمتع بها مزارعو العينة ولاسيما في محصول الرز. وهذا لا يعني ان المزارعين لا يحتاجون الى خدمات ارشادية ولكن الامر يختلف من عينة لأخرى ومن محصول لآخر، وان الغالب العام هو ان الخدمات الارشادية من الاهمية بمكان.

السؤالان الرابع عشر والخامس عشر: ضعف دعم اسعار مستلزمات الانتاج وضعف دعم اسعار الناتج النهائي .

لقد كانت اجابات العينة حول هذين السؤالين متشابهة الى حد كبير ، فقد كانت اجابات العينة متجانسة في السؤالين من خلال انخفاض قيم الانحراف المعياري فقد كانت (0.71، 0.72) للسؤالين على الترتيب، فضلا عن ان نسبة 79.90% و 81.32% من اجابات العينة للسؤالين على الترتيب كانت بكلمة موافق على السؤالين اي انهم يتفقون على ضعف دعم اسعار الناتج النهائي واسعار مستلزمات الانتاج فضلا عن ان اجاباتهم كانت معنوية من خلال اختبارt حيث بلغت قيمة t المحسوبة (6.68، 7.24) للسؤالين على الترتيب . وجاء ترتيب السؤالين من ناحية الاهمية في المرتبتين الخامسة والرابعة على الترتيب.

ان اجابات افراد العينة تتفق كثيرا مع مجموعة كبيرة من نتائج دراسات سابقة اكدت على ضعف اسعار دعم المنتج النهائي ومستلزمات الانتاج وان كانت السنوات الاخيرة قد اختلفت بعض الشي ، حيث نلحظ ان ارتفاع اسعار الدعم كانت له اثار سلبية تمثلت في استيراد بعض المزارعين للمحاصيل المدعومة من دول الجوار مستفيدين من ارتفاع الاسعار المحلية ، الامر الذي ادى الى عدم وضوح الامر في بيانات الانتاج للمحاصيل المدعومة .ولكن يبقى الامر غير محسوم في مسالة مهمة وهي هل يكون الدعم موجها للسعر النهائي ام لمستلزمات الانتاج ؟

ولعل اجابات افراد العينة حول ضعف دعم اسعار الانتاج النهائي ومستلزمات الانتاج قد يعزى الى ارتفاع تكاليف الانتاج التي لا تستطيع الاسعار المرتفعة للمنتج النهائي ان تغطيها. ولهذا فان نسبة اجابات افراد العينة في الاسئلة23 و 24 و 25 و 26 حول الدعم سواء للمنتج النهائي او لعناصر الانتاج فقط بكلمة محايد تبلغ نحو75.17% 77.30 % و 72.10% و 69.73% للأسئلة الاربعة على الترتيب ، فضلا عن ان السؤال 26 لم تكن اجابات افراد العينة معنوية حسب اختبار t .

ان حيادية اجابات المزارعين حول هذه الاسئلة جاءت بسبب عدم وضوح الرؤية حول الدعم هل يكون للمنتج النهائي ام لمستلزمات الانتاج ، فكثير من المزارعين يرغبون بدعم اسعار المنتج النهائي بسبب ان دعم مستلزمات الانتاج تشوبه الكثير من المعوقات منها حالات الفساد التي قد تظهر اثناء توزيع المستلزمات الضرورية للإنتاج، فضلا عن رداءة نوعياتها وغيرها الكثير من الاسباب التي تدفع المزارع نحو قبول استلام مبالغ نقدية عن انتاجه الذي يسلمه الى سايلوات الدولة وان كانت هذه العملية تشوبها ايضا حالات فساد تتضمن التلاعب بالنوعية المقدمة من قبل المزارعين وبالاتفاق مع البعض من موظفي السايلوات، فضلا عن وقت الانتظار الطويل لحين استلام المنتج او المبالغ ، وكل هذه العوامل تؤثر سلبا في العملية الانتاجية والتسويقية.

ولعل ما يدعم استنتاجنا حول تأخر المبالغ المستحقة للمزارعين هو مما جاء في السؤال 21 والذي ينص على (عدم استلام مبالغ تسويق المحصول للموسم السابق) . فقد جاء نسبة 82.26% من اجابات افراد العينة بكلمة (موافق) وان هذه المشكلة فعلا من المشاكل المهمة والتي تؤثر سلبا عليهم ، فضلا عن ان اجاباتهم كانت معنوية وبشكل كبير استنادا الى احصائية t كما ان ترتيب هذا السؤال بالأهمية جاء في المرتبة الثانية ولتؤكد على مسالة غاية في الاهمية وهي ضرورة ان تكون القوانين التي تشرع ينبغي ان تحمي حقوق المزارعين لان ذلك يصب في صالح العملية الانتاجية.

ان ما ورد من نتائج في الاسئلة 23 و 24 و 25 و 26 تجعلنا نلقي الضوء في ضرورة ان يكون للسياسة الزراعية بشكل عام والسعرية بشكل خاص دور مهم في سن القوانين الملائمة وان كانت هناك بعض القوانين قد شرعت لهذا الغرض ولكن يبقى مسالة التنفيذ هي حجر الاساس في نجاح

هذه القوانين وهذا ما سنلاحظه في بعض الاسئلة في هذا المبحث.

السؤال التاسع عشر: قلة حجم الحيازة الزراعية لدى مزارعي الرز.

اتفقت اجابات افراد العينة وبنسبة 74.47% بحيادية هذه الاجابات ومعنويتها ، ولعل النتيجة كانت على هذا النحو هو بسبب ان الحيازة الزراعية محكومة بعوامل كثيرة لعل من ابرزها عوامل الارث والتاريخ التي حددت هذه الحيازات وانتقالها من الجد الى الاب والى الابناء، ولهذا لا تعد من المشاكل التي تأخذ اهمية كبيرة ولكن ينبغي الاهتمام بمسالة تفتيت الحيازات الزراعية وان تستند القوانين والتشريعات الى الدراسات التي وضعت وحددت الحدود الدنيا لتفتيت الحيازات ولا سيما في المحاصيل الرئيسة. وكل هذا سيعمل على الحفاظ على الارض الزراعية وبالتالي سينعكس ايجابا على الانتاج الزراعي. من الجدير بالذكر ان هناك عدة دراسات اشارت الى ان الحد الادنى لتفتيت الحيازات الزراعية ولاسيما في محصول القمح هو 40 دونما .

السؤال العشرون : انخفاض الحصص المائية.

جاءت نتائج هذا السؤال بتجانس اجابات افراد العينة وباتفاقهم وبنسبة 79.19% على ان من المشاكل التي يعانون منها هو انخفاض الحصص المائية . وكانت الاجابات معنوية وجاء ترتيب السؤال في المرتبة السادسة ، الامر الذي يؤكد اهمية هذه المشكلة ولا سيما لمزارعي محصول الرز، اذ ان توافر مياه الري يعد مسالة غاية في الاهمية وانه مهما كانت الاسعار التي تقدم لهم لتشجيهم فإنها لن تجدي نفعا في ظل عدم توافر المياه. وبالتالي فان هذا السؤال قد يكون مختصا بمزارعي الرز اكثر من غيرهم ، وهذا لا يعني عدم اهمية المياه للمحاصيل الاخرى بقدر ما يمثل خصوصية لمزارعي الرز.

فيما يتعلق بالأسئلة الاخرى التي تضمنها المبحث نجد ان اغلب الاجابات كانت غير معنوية كالسؤال الاول والثاني والثالث والخامس والسادس والعاشر، فضلا عن حيادية اجابات افراد العينة وترتيب اهميتها كانت في مراتب متأخرة ، في حين كان السؤالان السادس والسابع حول قلة الوقود والكهرباء فقد كانت اجابات افراد العينة متفقة وبنسبة 74.23% و 81.79% بكلمة محايد وموافق للسؤالين على الترتيب . وقد احتلت قلة الكهرباء اهمية اكثر من قلة الوقود ويتبين ذلك من ان ترتيب هذا السؤال جاء في المرتبة الثالثة .

السؤال الثاني والعشرون : عدم توفير القروض الزراعية.

لقد كانت مسالة توفير الاموال للمزارعين لمساعدتهم في نشاطاتهم الانتاجية غاية في الاهمية . ولهذا نلحظ ان نسبة 77.06% من المزارعين اعتبروا مسالة عدم توافر القروض الزراعية مهمة وان كانت اجاباتهم انحصرت في الاختيار (محايد) ، غير ان ترتيب السؤال في المرتبة الثامنة يعكس اهمية هذا السؤال، ولعل الاجابة محايد تشير الى ان المزارعين لديهم منافذ اخرى لتمويل نشاطاتهم تتمثل بالاقتراض من الاخرين لا سيما ان قروض الدولة هي قروض ربوية يمتنع المزارعون عن استلامها لسبب ديني .

وتجدر الاشارة الى ان عدد افراد العينة ذوي الاجابة (موافق) ايضا كانوا بعدد 61 من افراد العينة البالغة 141 وهذا يؤكد اهمية القروض بتمويل نشاطاتهم الانتاجية .

مما تقدم ، وحتى يمكن الحكم على اهمية سن التشريعات والقوانين فينبغي دراسة الحالة لمختلف المحاصيل ولمختلف مفاصل القطاع الزراعي ، وان امرا كهذا يعد من الصعب تناوله في دراسة واحدة . ولكن اخذ جانب واحد او محصول واحد ومن خلاله يمكن النفاذ الى اهمية التشريعات والقوانين الزراعية وبالتالي اسقاط النتائج على الواقع الزراعي كله او بعضه لاسيما ان مشاكل القطاع الزراعي ومشاكل المزارعين تكاد تكون متشابهة وان اختلفت في بعض جوانبها لكنها تصب في بوتقة واحدة.

مما تقدم استنتج البحث الى انه من خلال النتائج المتحققة من استخدام مقياس ليكرت لتحليل بيانات

مزارعي محصول الرز امكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات اهمها : ان اعلى نسبة سجلت 81.3% للاجابة موافق عن السؤال حول رأي المزارعين هل هناك ضعف في دعم مستلزمات الانتاج ونستنتج م ذلك ان حجم الدعم الحكومي المقدم لمستلزمات الانتاج لزراعة المحصول لا يحقق هدف المزارع في تقليل تكاليف الانتاج وان مساهمة هذا الدعم ضعيفة نسبة الى التكاليف الكلية لمستلزمات الانتاج . كما حققت الاجابة عن السؤال هل هناك ضعف في دعم اسعار الناتج النهائي؟ نسبة 79.9% من المزارعين بانهم متفقون على ضعف دعم سعر الناتج النهائي ، نستنتج من ذلك ان انه على الرغم من تحديد الدولة سعر شراء المحصول باسعار تفوق الاسعار العالمية له الا انها تعد غير مجزية مقارنة بتكاليف الانتاج المرتفعة في العراق . كما كانت الاجابة بنسبة 79.19 % بانخفاض حجم الحصص المائية وقلة توفير المياه والجفاف اثرت بشكل على زراعة محصول الرز وتحديد الكميات المنتجة منه كونه يعد من المحاصيل كثير المتطلبات المائية وهناك مشكلة تواجه المزارعين المعتمدين في دخلهم المزرعي على زراعة محصول الرز ، اذ قد تفقدهم هذه المشكلة اهم مصادر الدخل المزرعي لديهم . وكما ظهرت نسبة استجابة المزارعين 77.06% عن عدم توفر القروض الزراعية ، نستنتج من ذلك ان هناك ضعف في عمل مصادر التمويل التي تدعم مشاريع زراعة المحصول وتوفير التقنيات ومستلزمات الانتاج الحديثة التي تسهم في تقليل تكاليف الانتاج ، مما يبرر مستويات الانتاج المتدنية منه سنوياً وكذلك انخفاض معدلات الانتاجية المتحققة في وحدة المساحة .

مما تقدم ، يوصي البحث بضرورة العمل على تحسين واقع انتاج المحاصيل الزراعية من خلال توفير الدعم الحكومي لاستخدام التقنيات الحديثة لزيادة معدلات الانتاج في وحدة المساحة وتحقيق عوائد اكبر للمزارعين. وايضا وجود جهة رقابية صادقة تعمل على ضمان عدم مخالفة المزارعين للتشريعات الحكومية المفروضة بغية تنظيم الانتاج وتطوير القطاع الزراعي. ونشر الوعي بين المزارعين بأهمية التشريعات الحكومية ودورها في تنظيم العمل الزراعي والاثار المترتبة على عدم الالتزام بها . وها يكون من خلال تفعيل دور الارشاد الزراعي في هذا المجال . وتوفير القروض الميسرة للمزارعين وتسهيل اليات الحصول عليها . والاستمرار بدعم اسعار مستلزمات الانتاج والناتج النهائي بما يتلاءم مع تغطية التكاليف المرتفعة لإنتاج المحاصيل الزراعية المستهدفة بما يوفر عائد مجزي للمزارعين يجعلهم يشعرون باهتمام الدولة بهم ويوفر الحافز لهم بالالتزام بما يتم تشريعه من قوانين وقرارات لتأكدهم من انها في صالح المزارع .

المصادر

1- الامين ، محمد محمد . 2004. أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي. منشور عبر الموقع https://www.aljazeera.net/

2- البدري ، باسم حازم و محمد خالد محمد. 2019. اثر السياسة الزراعية في العراق على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية (القمح ، الرز، اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء انموذجا) للمدة 2003-2017. مؤتمر جامعة كربلاء . كلية الادارة والاقتصاد. العراق.

3- اسماعيل، محمد عبدالرحمن . 2019. اثر استخدام نقطة المنتصف (المحايد) في مقياس ليكرت في الخصائص السيكومترية للمقياس وقياس الاتجاهات ، معهد الادارة العمة ، الرياض).

4- زهران ، حامد عبدالسلام . 1984 . علم النفس الإجتماعي . ط5. القاهرة

5- السياسات الزراعية في العراق ودورها في تحقيق الامن الغذائي . بيت الحكمة. قسم الدراسات الاقتصادية . منشور عبر الموقع http://baytalhikma.iq/News

6- شراز، محمد بن صالح. 2013. مقياس "ليكرت" بين الاختبارات المعلمية واللا معلمية. التربية المعاصرة. ع. 93، س. 30. ص ص 217-252

7- الصالحي ، احمد ثويني هدوم، 2016 ، مصادر الاتصال المستخدمة من قبل المرشد الزراعي في نقل المعلومات الزراعية لزراعة الشلب في ناحية العباسية بمحافظة النجف الاشرف . جامعة بغداد . كلية الزراعة . قسم الارشاد الزراعي . مجلة العلوم الزراعية العراقية .47(3) : 771-765

8- عبدالرحمن، طارق عطية (2013). دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الاجتماعية: منهج تطبيقي لبناء المهارات البحثية. مركز البحوث، معهد الإدارة العامة.

9- علام ، صلاح الدين محمود (2000). القياس والتقويم التربوي والنفسي: أساسياته وتطبيقاته المعاصرة . دار الفكر العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية

10- عوض، عباس محمود. القياس النفسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية 1998.

11- كارلو كافيرو. 2003. السياسات الزراعية في الدول النامية. وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي. المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC) . مواد تدريبية. سوريا. منشور عبر الموقع http://www.napcsyr.gov.sy/

12- كاظم ، محمد حسين و طالب حسين فارس. 2015. السياسات الزراعية في الاقتصاد العراقي التحديات وسبل المواجهة. مجلة الادارة والاقتصاد. المجلد الثالث. العدد الثاني عشر. ص 1-27

13- الكناني ، رسول هادي حسون. 2020. واقع السياسات الزراعية وفاعليتها في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد 26، العدد 117. 327-346.

14- محمود . زهرة هادي ، 2010، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول الشلب في محافظة النجف للمدة 1985-2006، جامعة بغداد. كلية الزراعة. قسم الاقتصاد الزراعي ، مجلة العلوم الزراعية العراقية -41(3): 130-139

15- Albaum, G.1997. The Likert Scale Revisited. Market Research Society Journal. 39(2): 1-21.

16- Barua, A. 2013. Methods for decision-making in survey questionnaires based on likert scale. Journal of Asian Scientific Research, 3(1):35-38

17- Chien-Ho Wu. 2007. An Empirical Study on the Transformation Likert-scale Data to Numerical Scores. Applied Mathematical Sciences, 1(58): 2851 – 2862.

18- Chomeya, R. 2010. Quality of Psychology Test Between Likert Scale 5 and 6 Points. Journal of Social Sciences 6 (3): 399-403.

19- Matell, M. S., & Jacoby, J. (1972). Is there an optimal number of alternatives

for Likert-scale items? Effects of testing time and scale properties. Journal of Applied Psychology, 56(6), 506–509.

-20 Maurer, T. J., & Pierce, H. R. (1998). A comparison of Likert scale and traditional measures of self-efficacy. Journal of Applied Psychology, 83(2), 324–329.

-21 Mircioiu, C and J. Atkinson. 2017. A Comparison of Parametric and Non-Parametric Methods Applied to a Likert Scale. Pharmacy 2017, 5(2), 26. https://doi.org/10.3390/pharmacy5020026

-22 Nemoto, T., & Beglar, D. 2014. Developing Likert-scale questionnaires. In N. Sonda & A. Krause (Eds),JALT2013 Conference Proceedings. Tokyo: JALT.

-23 Jerry W. Lee, and others. 2002. Cultural differences in responses to a likert scale. Journal research in nursing and health. 25(4): 295-306

-24 Rasmussen, Jeffrey L. 1989. Analysis of Likert-scale data: A reinterpretation of Gregoire and Driver. Psychological Bulletin, 105(1): 167-170

-25 Seung Youn, C. and others. 2017. Evidence-Based Survey Design: The Use of a Midpoint on the Likert Scale. Performance Improvement. 56(10): 15-23 https://doi.org/10.1002/pfi.21727